

انعكاسات ضربية ثانى اكسيد الكربون فى الدول الصناعية على دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط

ابو الربيع أبوالقاسم كعوان *

مقدمة :-

تعزى النظرية الاقتصادية المشكلة الاقتصادية إلى الندرة والاختيار والتضحية ، وترتبط القيمة أو الثمن بالمنفعة والندرة ، وبذلك فإن الهواء المحيط بالكرة الأرضية ليس له قيمة سعرية لانه ليس نادرا رغم أنه اساس الحياة . الا أنه نظرا لتدخل الانسان وسوء استخدامه لمصادر الطاقة الهيدروكربونية وانبعاث الغازات السامة منها كثنائى اكسيد الكربون وثنائى اكسيد الكبريت واكاسيد النيتروجين أدى الى تلوث فى الجو وتغيرات مناخية ، مما خلق مخاوف لدى دعاة المحافظة على البيئة بصفة خاصة والمسؤولين والعامّة على السواء من تفاقم هذه المشكلة إذا استمر النمو فى استهلاك الطاقة الاحفورية دون تدخل تشريعى أو علمى يحد أو يقلل من انبعاث مثل هذه الغازات السامة الناتجة من عمليات الاحتراق حيث سيواجه الانسان مشكلة ندرة الهواء النظيف بالإضافة إلى مشكلة التمويل اللازم للمحافظة على هذا الهواء النظيف ، والاختيار بين العيش فى مناخ نظيف أو مناخ ملوث ، وما لهذا الاخير من مؤثرات بيئية ومناخية سلبية نشاهدها اليوم مثل ارتفاع درجة الحرارة والأمطار الحامضية وغيرها . ومشكلة التضحية بين استخدام هذه الموارد المالية للاتفاق على التنمية الاقتصادية او المحافظة على البيئة . وهنا يصل الانسان إلى مرحلة يدفع فيها ثمنا للهواء الذى يعيش به بعد أن كان حرا لاسعر له نتيجة لسوء استغلاله وهدره للمصادر الطبيعية المحدودة نسبيا .

وبطبيعة الحال فإن هذه الاهتمامات وما يتبعها من سياسات واجراءات حمائية تختلف فى الدول الصناعية عنها فى الدول النامية ، كما تختلف ايضا من دولة إلى اخرى داخل هذه المجموعات ، طبقا لمراحل التقدم او التخلف التى تتميز بقرية تلك البلدان اقتصاديا وتقنيا واجتماعيا وسياسيا بالإضافة إلى مدى توفر مصادر الطاقة بها وضمان امداداتها وكثافة استخدامها

اكسيد الكربون مركزا فى ذلك على الدول الصناعية باعتبارها المستهلك الرئيسى للطاقة والملوثة الرئيسية للبيئة . ورغم تباين المواقف لتضارب المصالح فقد كان هناك اتفاق فى وجهات النظر بضرورة إيجاد حل لمشكلة البيئة من خلال سياسات يراعى فيها التوازن بين النمو الاقتصادى والمحافظة على البيئة .

وشعورا بهذه المخاطر بدأت الاهتمامات تتزايد فى العالم منذ بداية الثمانينات بموضوع حماية البيئة والحد منه أو ازالة العوامل التى تؤدي الى تلوثها سواء فى الاطار الوطنى او الاقليمى أو الدولى . وبحكم أن المشكلة عالمية عقد مؤتمر عالمى للبيئة تحت رعاية الأمم المتحدة فى شهر الصيف (يونيو) 1992 م . بالبرازيل اهتم بالتغيرات المناخية ودعا الى تخفيض انبعاث ثنائى

التي تؤخذ في اعتبارات اعطاء الاولوية بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة .

وقد كان اعطاء الاهمية لموضوع التلوث البيئي في الدول الصناعية اكبر منه في الدول النامية ، حيث كان للاولى السبق في اتخاذ اجراءات الحد من التلوث البيئي ، إذ قامت بعض تلك الدول بفرض ضرائب خاصة بها للحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة كما ان هناك مشاريع ضريبية سواء في الاطار الوطني أو المجموعة بالدول الصناعية تهدف إلى تقليص استهلاك الوقود الاحفوري والحد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون ، حيث تستخدم ضريبة الكربون وضريبة الطاقة كاجراء قسري لتخفيض الاستهلاك برفع كلفة الوحدة المستهلكة من الطاقة وتحميل المستهلك هذه التكلفة .

هذا من حيث المبدأ العام المشار في الاطار الدولي والاقليمي والمحلى . الا ان ضريبة الكربون التي تنوى الدول

الصناعية فرضهما بأعتبارها المستهلك والمستورد الرئيسى للنفط تحمل في طياتها اهدافا ومؤثرات اخرى تخدم مصالحها على حساب الدول المصدرة للنفط مستغلة مظلة المحافظة على البيئة من اجل تحقيق اهدافها .

وتعزى اهتمامات انعكاسات ضريبة ثاني اكسيد الكربون في الدول الصناعية على دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط الى الآتى : -

1 - امتلاك دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط لحوالى 77٪ من الاحتياطي العالمى من النفط اى حوالى 782 بليون برميل ، كما تبلغ نسبة انتاجها حوالى 40٪ من الانتاج العالمى للنفط أى حوالى 24 مليون برميل / اليوم خلال سنة 1992 م . يتم تصديره بصفة رئيسية إلى الاسواق العالمية حيث تعتبر عائدات الصادرات النفطية المصدر الرئيسى لتمويل البرامج الانمائية في هذه البلدان .

2 - قوة اقتصاديات الدول الصناعية وارتفاع استهلاكها للطاقة ومايصاحبها

من ارتفاع نسبة تلوثها للبيئة يفرض عليها اتخاذ مبادرات حماية البيئة . حيث تستهلك دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حوالى 53٪ من الاستهلاك العالمى للطاقة ، اى مايعادل حوالى 83 مليون برميل من النفط الخام المكافئ / اليوم كما هو موضح بالجدول رقم (1) .

3 - ارتفاع نسبة استهلاك النفط في خليط الطاقة في الدول الصناعية حيث يشكل النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حوالى 44٪ من الاستهلاك الكلى للطاقة أى حوالى 36 مليون برميل / اليوم سنة 1992 م . كما هو موضح بالجدول رقم (2) .

4 - اعتماد الدول الصناعية في استهلاكها للنفط على الاستيراد حيث تستورد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حوالى 21 مليون برميل / اليوم اى حوالى 57٪ من احتياجاتها النفطية لعام 1992 م . كما هو موضح بالجدول رقم (1) .

جدول رقم (1)

انتاج واستهلاك الطاقة في دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية 1980 م - 1992 م

مايعادل مليون برميل نفط / اليوم

1992			1980		
الموازنة	الطلب	الانتاج	الموازنة	الطلب	الانتاج
0.18	18.28	18.46	(0.08)	16.73	16.65
(20.47)	36.11	15.64	(23.04)	37.41	14.37
(2.42)	16.92	14.50	(0.91)	14.56	13.65
0	2.27	2.27	0	2.03	2.03
0	9.06	9.06	0	3.14	3.14
(22.7)	82.63	59.93	(24.02)	73.86	49.84

ENERGY AND OIL STATISTICS OPEC FIRST QUARTER 1993

المصدر : -

جدول رقم (2)

تطور نسب انتاج واستهلاك الطاقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

	1992	1980	
	الانتاج %	الطلب %	الانتاج %
مصادر الطاقة الصلبة	30.81	22.64	33.41
النفط	26.10	50.65	28.83
الغاز	24.19	19.72	27.39
المسايط المائية	3.78	2.75	4.07
الطاقة النووية	15.11	4.25	6.29
المجموع	100.00	100.00	100.00

المصدر : ENERGY AND OIL STATISTICS-OPEC FIRST QUARTER 1993

الوضع الضريبي والمشروعات المقترحة في الدول الصناعية

لقد حمل تباين اوضاع الطاقة بالاضافة الى تباين الاوضاع الاقتصادية وضغوط دعاة حماية البيئة التي تمر بها كل بلد الى انتهاز مواقف تتلاءم مع ظروف كل منها من حيث الاهتمام باظهار الضريبة الى حيز التنفيذ او تحديد قيمتها . وفي هذا الاطار قامت بعض الدول الصناعية بفرض ضريبة

الكربون منذ بداية التسعينات وهناك بعض الدول قدمت مشروعات ضريبة بينما لازالت هناك دول اخرى لم تقدم اقتراحاتها بعد . أما في الاطار الجماعي فهناك مشروع ضريبة ثنائي اكسيد الكربون يخص مجموعة السوق الأوروبية المشتركة يفترض تطبيقه منذ 1993 م ، الا انه لم يبدأ تنفيذه بعد . ويوضح الجدول التالي مراحل الوضع الضريبي في دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية : -

دول فرضت الضريبة وسنة تنفيذها	دول مقترحة للضريبة	دول غير فاضية للضريبة
فنلندا سنة 1990	النمسا	استراليا
النرويج سنة 1991	كندا	بلجيكا
السويد سنة 1991	فرنسا	الدنمارك
هولندا سنة 1992	المانيا	اليونان
	ايسلندا	ايرلندا
	ايطاليا	لوكسمبرج
	اليابان	نيوزلندا
	سويسرا	البرتغال
	الولايات المتحدة	اسبانيا
	السوق الأوروبية المشتركة	تركيا
		المملكة المتحدة

ومن العوامل المشجعة على تعجيل اظهار برامج ضريبة الكربون الى حيز التنفيذ وجود احساس بضمائم الامدادات النفطية وتدنى مستويات الاسعار بعد حرب الخليج ، إذ يسود السوق زيادة في العرض عن الطلب ، مما يشجع على زيادة الاستهلاك والتباطؤ في تحسين كفاءات الاداء واجراءات المحافظة على الطاقة وبالتالي زيادة التلوث .

وفيما يتعلق بقيم ضريبة الكربون المفروضة والمقترحة فهي تختلف من دولة الى اخرى وتتراوح في البلدان المطبقة للضريبة بين 22 - 154 دولار / طن من الكربون ، فهي في فنلندا 22 دولارا وفي السويد 154 دولارا وفي النرويج 60 دولارا للاغراض المنزلية و 30 دولارا للصناعة والتجارة . بينما تتراوح ضريبة الكربون في المشروعات المقترحة بين 9 - 212 دولار / طن من الكربون فهي في ايطاليا 9 دولارات وسويسرا 212 دولارا وفي السوق الأوروبية بين 23 - 46 دولارا تصل الى 80 دولارا بحلول سنة 2000 . وتختلف ايضا ضريبة الكربون طبقا لمصادر الطاقة المستخدمة بما يخدم الاهداف الطاقوية لكل بلد أو المجموعة نورد بعضها منها بالجدول رقم (12) .

وتناقش مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة مشروع ضريبة الطاقة والكربون على مصادر الطاقة كما يلي : -
الفحم :
3, 42 دولار / لما يعادل برميلا من النفط
الغاز :
2, 63 دولار / لما يعادل برميلا من النفط
المسايط والطاقة النووية :
1, 50 دولار / لما يعادل برميلا من النفط
النفط :
3, 00 دولار / لما يعادل برميلا من النفط

جدول رقم (12)

بيان	دولار/طن من الفحم	دولار/طن من النفط	دولار/الف قدم مكعب من الغاز
البلدان المطبقة للضريبة			
فنلندا	3.60	4.60	2.30
هولندا	14.00	19.00	10.00 -
السويد	105.00	122.00	13.00
مشروعات الضريبة :			91.00
ايطاليا	5.90	7.70 - 7.95	4.73

سياسات الطاقة بين الدول الصناعية وتخفيض الاعتماد على الواردات النفطية وحماية هذه الدول من مخاطر انقطاع الامدادات النفطية ، من خلال سياسات تمييزية فيها تحيز ضد النفط ، وذلك بتقديم الدعم والاعانات لمصادر الطاقة المحلية البديلة ولعمليات البحث والتطوير لها ، وبفرض ضرائب اعلى على النفط مقارنة ببقية مصادر الطاقة الاخرى ، رغم أنه أكثر نظافة من الفحم وامانا من الطاقة النووية . فالفحم يحتوى مايعادل منه طن من النفط الخام ، على 1,09 طن من الكربون وفي الوقود الصلبة الاخرى 0,89 منه طن من الكربون بينما هو ادى من ذلك في النفط والغاز ففى النفط 0,84 طن من الكربون وفي الغاز 0,641 طن من الكربون .

ونتيجة لسياسة الدول الصناعية في تقليص دور النفط في خليط الطاقة فقد انخفض بالفعل هذا الدور في الدول الصناعية منذ نهاية السبعينات ، إذ انخفض استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنفط من 28,83 مليون برميل / اليوم عام 1980 م الى 26,1 مليون برميل / اليوم عام 1992 م . وانخفضت نسبته الى استهلاك الطاقة الكلية في هذه البلدان من 50,65 % عام 1980 م . الى 43,70 % عام 1992 م . وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (2) .

انعكاسات ضريبة الكربون على دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط .

في حقيقة الامر فإن ضريبة الكربون لا تقتصر آثارها على الدول الصناعية الفارضة للضريبة ، وانما تمتد الى خارج حدودها وبشكل خاص الى دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط وتجارة النفط الدولية . وهذه الآثار بصفة عامة

اهداف بيئية بتخفيض انبعاث ثاني اكسيد الكربون الناتج من احتراق الطاقة ، حيث يفترض أنها سترفع من كلفة الوحدة المستهلكة من الطاقة وبالتالي تخفيض استهلاكها ، إلا أنه لا توجد في الواقع ضريبة لتحقيق غرض معين إلا ولها مؤثرات أخرى طالما أنها تؤدي الى زيادة الاسعار . وبالتالي فللضريبة مؤثرات بيئية ، وطاقوية ، واقتصادية وسياسية يتمثل أهمها فيما يلي :

- الحماية البيئية بتخفيض أو المحافظة على معدلات التلوث عند مستوى عام 1990 م . بحلول عام 2000 ، مما يتطلب تخفيض حوالى 20 % من انبعاث ثاني اكسيد الكربون .
- تحسين كفاءة الاداء وتشجيع البحث والتطوير .
- التأثير في خليط مصادر الطاقة والاحلال فيما بينها .
- تطوير مصادر الطاقة المحلية .
- زيادة دخل هذه الدول .

- تعزيز الاقتصاد الوطنى بتخفيض الواردات وتوجيه الفائض للاستثمار المحلى بما يعمل زيادة القدرة الانتاجية وتشجيع الصادرات .
- التأكيد على تعزيز التعاون وتنسيق

وفما يخص فرض ضريبة الكربون على النفط فإنها ستصل إلى 10 دولار/برميل بحلول عام 2000 تبدأ بـ 3 دولار/برميل اعتباراً من عام 1993 م .

كما تعزم الولايات المتحدة الأمريكية فرض ضريبة الطاقة على الطاقة تبلغ قيمتها 25,7 سنت/مليون وحدة حرارية بريطانية لكل من النفط والغاز والفحم والطاقة النووية والطاقة الكهربائية مع فرض ضريبة اضافية على النفط قيمتها 34,2 سنت/مليون وحدة حرارية ، وبذلك تكون قيمة ضريبة الكربون الاجمالية على النفط 59,9 سنت/مليون وحدة حرارية أى حوالى 3,47 دولار/برميل على أن تعكس سنوياً معدلات التضخم على قيمة الضريبة . وسيتم تطبيق هذه الضريبة على ثلاث مراحل متساوية اعتباراً من أول ناصر (يوليو) 1994 م . وسيتم تطبيقها كلياً اعتباراً من أول ناصر 1996 م .

اهداف ضريبة الكربون

تهدف ضريبة الكربون كما هو معلن عنها في الدول الصناعية إلى تحقيق

جدول رقم (4)

توقعات انتاج دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الدولمن)
على اساس زيادة تدريجية في الاسعار لسلة خامات الدولمن
خلال الفترة 1992 - 2007 م

مليون برميل / اليوم

السنة	السعر دولار / برميل	الطلب / الانتاج العالمى	انتاج دول منظمة الدولمن
1992	20.30	63.45	24.50
1993	19.80	63.84	25.95
1994	21.70	63.87	26.63
1995	22.40	64.01	26.98
1996	22.50	64.42	27.89
1997	22.55	64.98	28.82
1998	22.60	65.64	29.64
1999	22.75	66.33	30.36
2000	22.90	67.06	31.02
2001	23.20	67.79	31.47
2002	23.75	68.49	31.84
2003	24.10	69.23	32.31
2004	24.75	69.94	32.67
2005	25.15	70.71	33.02
2006	26.00	71.45	33.21
2007	26.55	72.24	33.59

المصدر :-

CHALLENGING OPEC WORLD OIL MARKET PROJECTIONS
CANADIAN ENERGY RESEARCH INSTITUTE JULY 1992

الاقطار المصدرة للنفط تواجه خيارين
يصعب التفضيل بينهما في تبني السياسة
الملائمة التي يمكن ان يكون لها مفعول
ايجابي لمواجهة السياسات الضريبية على
النفط في الدول الصناعية ، وهما : أما
تبني سياسة المحافظة على دور النفط
كمصدر رئيسي في خليط الطاقة أو مبدأ
دور المكمل للنفط في هذا الخليط .

سلبية ، يتمثل اهمها فيما يلي :-
- تخفيض الطلب على النفط .
- الضغط للحد من زيادة اسعار
النفط ، حيث تجدد الدول المصدرة
للنفط نفسها في موضع قد يفرض عليها
ضرورة التكيف مع مستويات الاسعار
التي تعكسها آلية السوق النفطية التي
تخدم مصالح الدول الصناعية .
- تقليص النشاط الاستثمارى النفطى في
الدول المصدرة للنفط .

- انخفاض العائدات النفطية للدول
المصدرة للنفط وبذلك من اثار سلبية
على برامج التنمية الاقتصادية في هذه
البلدان .

فعلى سبيل المثال تتوقع دراسة
اعدت من قبل معهد بحوث الطاقة
الكندى حول تحديات الدولمن
« الاوبك » خلال الفترة من 1992 -
2007 م . أن مجموع العائدات
النفطية لدول منظمة الاقطار المصدرة
للنفط « الدولمن » على اساس القيمة
الحقيقية للدولار في سنة 1991 م .
وبعد تعديل خصم 10٪ ستكون في حالة
افتراض زيادة تدريجية معتدلة في
الاسعار بما يعمل على استقرارها وتحو
الطلب على النفط كما هو موضح
بالجدول رقم 4 حوالى 31, 1853
بليون دولار ، بينما ستخفف هذه
العائدات في حالة افتراض فرض
ضريبة الكربون في السوق الاوروبية
المشتركة كما هو موضح بالجدول رقم 6
الى حوالى 39, 1634 بليون دولار .
اي بانخفاض حوالى 219 بليون دولار

وتوضح الجداول من 3 - 6 اربعة
حوارات عن مدى تأثير تغيرات الاسعار
وفرض ضريبة الكربون على الطلب
العالمى للنفط وانتاج دول منظمة
الاقطار المصدرة للنفط خلال الفترة من
1992 - 2007 م .

وعلى ضوء هذه المعطيات فإن منظمة



1 - خيار النفط كمصدر رئيسي في خليط الطاقة :-

يعني هذا الخيار اتباع سياسة المحافظة على أو زيادة دور النفط في خليط الطاقة ، ودور نفط دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط في سوق النفط العالمية ، بأعطاء الاهمية لحصة اكبر في السوق على حساب الاسعار ، وذلك بما لايساعد على تخفيض الطلب عليه . ويتوقف تحقيق ذلك ليس فقط على رغبة دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط لوحدها وانما يتوقف ايضا على مصلحة وموقف الدول الصناعية من هذا الاتجاه .

ويبدو ان هذا الاتجاه هو الاكثر احتمالا من جانب الدول المصدرة للنفط بحكم ان دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط تنقسم الى مجموعتين احدهما تملك احتياطات نفطية ضخمة ، ولها دور تأثيري اكبر في المنظمة ، ومهمها بالدرجة الاولى المحافظة على دور النفط في السوق وزيادة الانتاج ولو بكبح الاسعار وذلك بما يعمل على تعزيز نمو الطلب على النفط . والثانية مجموعة الدول التي تملك احتياطات نفطية محدودة والتي بقدر ما يهمها المحافظة على ان يلعب النفط دورا رئيسيا في خليط الطاقة ، فأنه يهتمها الا يكون ذلك على حساب خفض الاسعار .

2 - خيار الدور المكمل للنفط :-

يعني هذا الخيار اتباع منظمة الاقطار المصدرة للنفط لسياسة انتاجية وسعيرية تتلاءم مع متطلبات اوضاع السوق دون اللجوء الى اغراق السوق وتخفيض الاسعار وبطبيعة الحال فأنه سوف يضعف من دور دول المنظمة كمصدر رئيسي للنفط في السوق النفطية خاصة على المدى الطويل .

الدفع واللجوء الى المقايضة وغيرها من الاجراءات التي تساعد على خفض قيمة الوحدة المنتجة من النفط . هذا بالاضافة الى ان هشاشية اقتصاديات هذه الدول يجعلها في وضع يصعب عليها مجابهة اجراءات الدول الصناعية .

ان تبني هذا الخيار يواجه مصاعب تضارب المصالح ليس فقط مع الدول الصناعية وانما ايضا بين دول المنظمة نفسها . وللمنظمة تجربة في ذلك برزت منذ بداية الثمانينات بأنتهاج سياسات تغلب عليها المصالح الفردية من اجل المحافظة على حصة اكبر في السوق بمنح الخصومات في الاسعار وتسهيلات

جدول رقم (5)

توقعات انتاج دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الدولمن) على اساس
سعر 21 دولار / برميل لسلة خامات الدولمن (سنة 1991)
خلال الفترة 1991 - 2007 م

مليون برميل / اليوم

الانتاج دول منظمة الدولمن	الطلب / الانتاج العالمى	السعر دولار / برميل	السنة
23.40	63.30	21.00	1991
23.98	63.05	22.50	1992
24.79	62.98	23.50	1993
25.52	63.14	23.50	1994
26.01	63.44	23.50	1995
27.02	63.95	23.50	1996
28.00	64.57	23.50	1997
28.87	65.27	23.50	1998
29.65	66.01	23.50	1999
30.38	66.79	23.50	2000
30.94	67.60	23.50	2001
31.50	68.43	23.50	2002
32.15	69.29	23.50	2003
32.77	70.19	23.50	2004
33.37	71.13	23.50	2005
33.90	72.11	23.50	2006
34.62	73.13	23.50	2007

المصدر :-

CHALLENGING OPEC WORLD OIL MARKET PROJECTIONS
CANADIAN ENERGY RESEARCH INSTITUTE JULY 1992

جدول رقم (3)

توقعات انتاج دول منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الدولمن)
على اساس تدهور (كارهه) فى الاسعار الى ادنى من الارضية
المقترضة 15 دولار / برميل لسلة خامات الدولمن خلال الفترة
1992 - 2007 م

مليون برميل / اليوم

الانتاج دول منظمة	الطلب / الانتاج العالمى	السعر دولار / برميل	السنة
23.40	63.30	21.00	1991
24.50	63.44	20.27	1992
22.85	64.53	15.98	1993
30.75	67.06	7.59	1994
34.66	69.87	3.77	1995
35.00	69.19	9.68	1996
35.35	68.83	11.54	1997
35.70	68.81	12.69	1998
36.04	68.98	13.60	1999
36.39	69.33	14.31	2000
36.89	70.03	13.91	2001
37.39	70.77	14.10	2002
37.89	71.47	14.65	2003
38.39	72.27	14.82	2004
38.89	73.14	14.94	2005
39.39	74.11	14.87	2006
39.89	74.98	15.58	2007

المصدر :-

CHALLENGING OPEC WORLD OIL MARKET PROJECTIONS
CANADIAN ENERGY RESEARCH INSTITUTE JULY 1992

جدول رقم (6)

توقعات انتاج دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الدولمن) على أساس
فرض ضريبة الكربون خلال الفترة 1991 - 2007

مليون برميل / اليوم

والدول الصناعية
- التأكيد على الآثار السلبية والتجيز
ضد النفط من قبل الدول الصناعية في
جميع المحافل الدولية
- تشجيع تطوير تقنيات ووسائل إزالة
أو تخفيف انبعاث ثاني أكسيد الكربون
وكفاءة استخدام الطاقة ■

المصادر :-

حماية البيئة والنمو الاقتصادي.د.
حمدي البني
مجلة البترول - العدد الخامس
1992 م .

-THE ENERGY CONSEQUENCES OF
THE PROPOSED CARBON ENERGY
TAX COMMISSION OF THE EUROPE
AN COMMUNITIS - 10 NOV , 1992.

-TAXING ENERGY WHY AND HOW
INTERNATIONAL ENERGY AGENCY

-CARBON TAXES PERSPECTIVES
IEA COAL RESEARCH MARCH 1992.

-SPECTER OF BROAD-BASED US
ENERGY TAX SPARKS HEATED
POLICY DEBATE OIL MARKET LISTE

- NER 1. FEB. 1993.

-CHALLENGING OPEC WORLD

MARKET PROJECTIONS 1992-2007

ANTHONY E. REINSCH AND

JENNIFER I. CONSIDINE CANADIAN
ENERGY RESEARCH INSTITUTE

JULY 1992

-ENERGY AND OIL STATISTICS-

OPEC QUARTERLY REPORT

FIRST QUARTER 1993

السنة	السعر دولار / برميل	الطلب / الانتاج العالمى	انتاج دول منظمة الدولمن
1991	21.00	63.30	23.40
1992	20.27	63.44	24.50
1993	17.90	63.73	25.95
1994	19.43	63.66	26.63
1995	19.74	63.68	26.98
1996	19.52	63.97	27.89
1997	19.22	64.42	28.82
1998	18.90	64.97	29.64
1999	18.76	65.55	30.36
2000	18.59	66.17	31.02
2001	19.15	66.82	31.47
2002	19.86	67.46	31.84
2003	20.35	68.16	32.31
2004	21.11	68.85	32.67
2005	21.56	69.61	33.02
2006	22.46	70.35	33.21
2007	23.06	71.15	33.59

ملاحظة : (1) ضريبة الكربون في دول السوق الأوروبية المشتركة

المصدر :-

CHALLENGING OPEC WORLD OIL MARKET PROJECTIONS
CANADIAN ENERGY RESEARCH INSTITUTE JULY 1992

- ضرورة إيجاد استراتيجية تراعى فيها
مصالحها كمجموعة ، تأخذ في الاعتبار
التوازن بين المحافظة على استمرارية
النفط كمصدر رئيسي للطاقة وتسعيه
بما يتلاءم وخصائصه ومميزاته في خليط
الطاقة .

- تكثيف الجهود واستمرار التنسيق بين
دول المنظمة ومنتجى النفط غير
الاعضاء في المنظمة
- إيجاد حوار مستمر بين المنتجين

خاتمة :-

لإبطال أو تخفيف الآثار أو
الانعكاسات السالف ذكرها لضريبة
الكربون على دول منظمة الأقطار
المصدرة للنفط السلبية فإن الوضع
يتطلب من هذه الدول ضرورة اتخاذ
المبادرة بما يحمي مصالحها من خلال
الآتى :-

